

Distr.: General
8 July 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد مورينجون (إكوادور)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ بشأن بورتوريكو

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

13-36545X (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

١ - أقرّ جدول الأعمال.

مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ بشأن بورتوريكو (A/AC.109/2013/L.6 و L.13)

٢ - السيد ديغانسي (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز فقال إن الحركة تعلق، منذ إنشائها، أهمية كبيرة على إنهاء الاستعمار. والحركة تجدد دعوتها إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن تسرع بعملية إنهاء الاستعمار، بما في ذلك عن طريق دعم التنفيذ الفعال لخطة العمل للعقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار.

٣ - وأضاف أن الحركة تؤكد من جديد أيضا موقفها بشأن مسألة بورتوريكو، على النحو المعرب عنه في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمتها السادس عشر لرؤساء الدول والحكومات المعقود في طهران في آب/أغسطس ٢٠١٢، وفي الوثيقة الختامية لاجتماعها الوزاري السابع عشر، المعقود في شرم الشيخ في أيار/مايو ٢٠١٢. وقال إن اللجنة الخاصة تبقى مسألة بورتوريكو قيد الاستعراض منذ أكثر من ٣٨ سنة واتخذت ٣١ قرارا ومقررا بشأن هذا الموضوع، وينبغي تنفيذها على وجه السرعة. وتدعو الحركة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاضطلاع بمسؤوليتها من أجل الإسراع بعملية تتيح لشعب بورتوريكو أن يمارس على الوجه التام حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال على أساس قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وعلى وجه الخصوص، ينبغي للولايات المتحدة أن تُعيد الأرض والمنشآت المحتلة في جزيرة بيكيس وقاعدة روزفلت رودز البحرية إلى الشعب البورتوريكي الذي يشكل أمة من أمم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاربيي. وتؤيد الحركة أعمال اللجنة تأييدا تاما، وتأمل أن تتخذ في الدورة الحالية قرارا آخر بتوافق الآراء بشأن مسألة استعمار بورتوريكو.

٤ - السيد فاليرو بريسينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): أشار إلى أن يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ سيوافق الذكرى السنوية ١٤٥ لانتفاضة لاريس، عندما ثارت بورتوريكو لأول مرة ضد الحكم الإسباني. وبورتوريكو، التي هي أمة من أمم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تخضع لحكم الولايات المتحدة الاستعماري منذ ١١٥ عاما. وفي حين بذلت اللجنة جهودا لمساعدة شعب بورتوريكو على إعمال حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، لا يزال الاحتلال الاستعماري مستمرا، انتهاكا للقانون الدولي.

٥ - واسترسل قائلا إن حرية شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ما كانت لتتحقق لولا جهود الزعماء الكبار في الماضي، مثل سيمون بوليفار وغيره. وفي العصر الحديث، تُعدّ وحدة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي الأساس لاستقلال المنطقة، كما يتجلى في إنشاء ترتيبات للتكامل، مثل التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والترتيبات دون الإقليمية. وإن بورتوريكو جزء لا يتجزأ من مصير المنطقة المشترك من الحرية والسيادة.

٦ - وأردف قائلا إن اللجنة أكدت حق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. وأعلنت حركة عدم الانحياز، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في اجتماعات القمة الأخيرة لهما، طابع انتماء بورتوريكو إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويدعو مشروع القرار الذي سيقدم إلى اللجنة في دورتها الحالية إلى الإفراج عن سجناء بورتوريكو

الإفراج عن السجناء السياسيين البورتوريكيين على الفور؛ وبخاصة أن أوسكار لويس قد أصبح أحد أطول سجناء العالم السياسيين لبثاً في السجن. وإن نيكاراغوا تؤيد الجهود التي يبذلها البورتوريكيون الشجعان لوقف الإقصاء الاجتماعي والسياسات الضارة بالبيئة، لا سيما في جزيرة بيكيس، وتعرب عن إعجابها بكثير من البورتوريكيين الذين ناضلوا في إنكار للذات ضد الامبريالية. وقد قال الزعيم النيكاراغوي أوغوستو سيزار ساندينو إنه إذا كان هناك مائة رجل في نيكاراغوا يجوبون بلدهم كما يجبه هو لحققت هذه الأمة السيادة الكاملة. وهناك رجال ونساء كثيرون من أمثاله في بورتوريكو، ممن يناضلون من أجل التحرر من أغلال الاستعمار.

١٠ - السيد لورينتي سوليز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إن تعزيز تعددية الأطراف يخلق إطاراً يفضي إلى أعمال حق تقرير المصير للشعوب الخاضعة للأشكال التي لا تزال قائمة من السيطرة الاستعمارية. وأضاف أن سيادة بورتوريكو منتهكة وأن وضعها كمستعمرة قد حرّمها من القدرة على تنمية إمكاناتها على النحو الكامل.

١١ - واستطرد قائلاً إن التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية قد أعرب في بلاغ خاص صدر في مؤتمر قمته الذي عُقد في شباط/فبراير ٢٠١٢ في كاراكاس عن تأييده الثابت لحق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال التام، مشيراً إلى أن بورتوريكو هي أمة من أمم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ولها هويتها وتاريخها اللذان لا يخفيان على أحد. وأضاف أن التحالف أكد على أن قضية استقلال بورتوريكو هي مسألة تخص منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وهنئاً الإقليمية، لا سيما جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السياسيين أفيلينو ونوربيرتو غونزاليس كلوديو وأوسكار لويس ريبيرا، المسجونين لانخراطهم في الكفاح من أجل الاستقلال. وأضاف أن وفد بلده، بوصفه من مقدمي مشروع القرار، يأمل في اعتماده بتوافق الآراء.

٧ - السيد لاسو ميندوزا (إكوادور): قال إن حكومة بلده تؤيد الطموحات المشروعة لشعب بورتوريكو في المشاركة في عملية حرة ونزيهة لممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال. وحث حكومة الولايات المتحدة على التعجيل بهذه العملية ونقل السيطرة على جميع المناطق المحتلة إلى بورتوريكو، بما فيها المؤسسات القائمة في جزيرة بيكيس وسيبا. وإن المجتمع الدولي ككل يرى أنه ينبغي إتاحة الفرصة للبورتوريكيين للتمتع بحقوقهم كما تضمنتها الإعلانات الأخيرة التي اعتمدها حركة عدم الانحياز والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٨ - السيدة روبياليس دي شامورو (نيكاراغوا): قالت إن نيكاراغوا تتضامن مع بورتوريكو، التي هي آخر الجيوب الاستعمارية في أمريكا اللاتينية، إلى أن تتمكن الجزيرة من أن تحتل مكانها كعضو في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي الأمم المتحدة. وأضافت أن الرئيس أورتيغا رئيس نيكاراغوا دعا إلى أن تكون بورتوريكو جزءاً لا يتجزأ من قارتنا الأمريكية. وأنه يجب الاعتراف بالسيادة الكاملة لشعب بورتوريكو. ويجب أن تضطلع الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها الدولة الاستعمارية، بشكل عاجل بمسؤوليتها في عملية إنهاء الاستعمار وأن تنفذ، بوصفها دولة عضواً في الأمم المتحدة، القرارات ذات الصلة دون إبطاء. وينبغي أن تنظر الجمعية العامة على نحو كامل في جميع جوانب الوضع الاستعماري لبورتوريكو.

٩ - وأردفت قائلة إن وفد نيكاراغوا يضم صوته إلى صوت الشعب البورتوريكي الذي رفض في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وضعه الاستعماري. وإنه ينبغي

للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. ومع ذلك، فما زال شعب بورتوريكو غير قادر على ممارسة ذلك الحق. بل إن مواطني بورتوريكو الذين طالبوا بالاستقلال يتعرضون للعنف والتخويف والسجن.

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

١٦ - الرئيس: قال إن الإضافة ١ للمذكرة 04/13 تتضمن ٤٢ طلباً للاستماع. وقال إنه يفهم أن اللجنة توافق على قبول هذه الطلبات.

١٧ - وقد تقرر ذلك.

١٨ - الرئيس: قال إنه وفقاً للممارسة المعتادة للجنة، سيُدعى مقدمو الالتماسات للجلوس إلى طاولة مقدمي الالتماسات وسينسحبون بعد الإدلاء ببياناتهم.

١٩ - السيدة ريفيرا لاسين (نقابة المحامين في بورتوريكو): قالت إن الحياة المدنية في بورتوريكو تتأثر بسياسات وقوانين يتم تقييدها خارجها. وبالنظر إلى قضية الوضع، لا يستطيع المدافعون البورتوريكيون عن حقوق الإنسان المتضمنة في صكوك الأمم المتحدة المشاركة كـممثلين للدولة في المؤتمرات الدولية أو في الأمم المتحدة ذاتها. ونظراً لأن بورتوريكو تعتبر جزءاً من الولايات المتحدة، لا يتاح لمنظمتها غير الحكومية سبل الوصول إلى الموارد التي تتاح لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كما لم تقم الولايات المتحدة بإدراج بورتوريكو في مبادراتها ولا وثائقها.

٢٠ - واسترسلت قائلة إن حقوق الإنسان تنطبق بالتساوي على جميع الشعوب، ولكن افتقار شعب بورتوريكو للدولة ذات السيادة يجعل من الصعب الانتصاف من انتهاكات حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، أفضت أنشطة بحرية الولايات المتحدة على جزيرة بيكيس إلى تشريد المجتمعات المحلية، مما يؤثر على وجه الخصوص على النساء، ولكن تلك الحالة، التي تنطوي على تمييز عنصري وتمييز

١٢ - واسترسل قائلاً إن أوسكار لوبيس ريبيرا مسجون بصورة لاإنسانية لما يزيد على ٣٠ عاماً. وهو تجسيد لكفاح الشعب البورتوريكي ومقاومته، وينبغي إطلاق سراحه فوراً.

مشروع القرار A/AC.109/2013/L.6: مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ بشأن بورتوريكو

١٣ - السيد ليون غونزاليس (كوبا): قدم مشروع القرار A/AC.109/2013/L.6 باسم مقدميه فقال إن نص المشروع يشير إلى التصويت الذي أُجري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ الذي رفضت فيه أغلبية البورتوريكيين وضعهم الحالي من التبعية السياسية. وقال إنه بالنظر إلى ذلك التوافق في الآراء، يحث مشروع القرار الولايات المتحدة من جديد على إكمال إعادة جميع الأراضي والمنشآت التي احتُلت في السابق في جزيرة بيكيس وسيببا إلى شعب بورتوريكو، ويبرز ببطء عملية التنظيف وإزالة التلوث.

١٤ - وأردف قائلاً إن مشروع القرار يحيط علماً بالإعلان الذي اعتمد في مؤتمر القمة الأول لتحالف جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عُقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، ويشير إلى البيان الذي اعتمده مؤخرًا بشأن بورتوريكو مجلس المنظمة الدولية الاشتراكية، وإلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة السادس عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، المعهود في آب/أغسطس ٢٠١٢. وأضاف أن الإسهام الأكثر فعالية الذي يمكن للجنة أن تقدمه لقضية السيادة البورتوريكية هو اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

١٥ - السيد الدهاك (الجمهورية العربية السورية): قال إن جميع قرارات اللجنة بشأن بورتوريكو تؤكد على أن بورتوريكو جزء لا يتجزأ من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتدعو حكومة الولايات المتحدة إلى تنفيذ أحكامها على الفور وتولي مسؤوليتها للإسراع بعملية تتيح لشعب بورتوريكو أن يمارس على النحو التام حقه غير القابل

حاليا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ رفض ٥٤ في المائة من الناخبين البورتوريكيين الوضع الراهن، وردّ رئيس الولايات المتحدة على ذلك باقتراح أن تقوم حكومة بورتوريكو بإجراء تصويت آخر، زاعما أن دور وزارة العدل بالولايات المتحدة سيكون قاصرا على النظر في دستورية الخيارات المختلفة المتعلقة بالوضع. وهذا الرد يؤكد أن استفتاء تشرين الثاني/نوفمبر لم يكن سوى الاستفتاء الأخير في سلسلة من عمليات لا طائل من ورائها. ومع ذلك فقد أوضحت الولايات المتحدة مرة أخرى أنها لا تعترم بأي حال السماح بعملية حقيقية لتقرير المصير في بورتوريكو.

٢٤ - فضلا عن ذلك، رفض الرئيس أوباما الاعتراف بالطبيعة الاستعمارية للوضع السياسي للجزيرة أو قبول إشراف المجتمع الدولي أو تطبيق مبادئ القانون الدولي. وأضاف أن الاستفتاء المقترح لن يكون ملزما ولن يتيح اشتراك أغلبية البورتوريكيين الذين يقيمون في الولايات المتحدة.

٢٥ - واسترسل قائلا إن حكومة الولايات المتحدة أخفت هوية المسؤولين عن قتل سانتياغو ماري بيسكيرا، ابن زعيم حركة الاستقلال خوان ماري براس في عام ١٩٧٦. وقد قُدم طلب رسمي إلى العديد من وكالات إنفاذ القانون في الولايات المتحدة للإفصاح عن جميع المعلومات المتاحة بشأن ذلك الاغتيال السياسي وذلك بموجب قانون حرية المعلومات. وبعد ذلك بعامين، أي في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ردت وكالة الاستخبارات المركزية قائلة أن ثمة أمرا تنفيذيا يُعمل به منذ عام ١٩٧٦ يحظر الإفصاح عن أي معلومات بشأن ذلك الموضوع. وأضاف أنه يحث الرئيس أوباما على رفع ذلك الحظر فورا والأمر بالإفصاح عن أي معلومات وجميع المعلومات المتصلة بعملية القتل هذه.

٢٦ - وتابع قائلا إنه خلافا للبيانات الصادرة عن وزارة خارجية الولايات المتحدة، ليس الوضع الاستعماري

قائم على نوع الجنس، لا يمكن عرضها على الأمم المتحدة لأن بورتوريكو لا يُعترف بها كدولة. فضلا عن ذلك، يتعذر على بورتوريكو أن تضطلع بالتزامات دولية من خلال الاتفاقيات والمعاهدات والإعلانات، فهي تخضع للتزامات التي تأخذها الولايات المتحدة على نفسها.

٢١ - وأردفت قائلة إن أغلبية البورتوريكيين أعربوا في استفتاء أُجري مؤخرا عن معارضتهم للوضع الاستعماري الراهن. وإن رئيس الولايات المتحدة قد أعلن خططا لإجراء استفتاء آخر لشعب بورتوريكو لا يفسي بشروط إنهاء الاستعمار ولا يأخذ في الاعتبار قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ولا القانون الدولي المنطبق. وإن العملية المقترحة لن تعترف بحق شعب بورتوريكو في تقرير المصير، لأنها ستكون غير ملزمة وستعطي القرار النهائي لحكومة الولايات المتحدة.

٢٢ - ودعت إلى إلغاء عقوبة الإعدام في بورتوريكو، التي فرضتها محاكم الولايات المتحدة على الرغم من حظرها في الدستور البورتوريكي. ودعت أيضا إلى عملية تنظيف جزيرة بيكيس والمياه المحيطة بها وإزالة التلوث منهما، وإطلاق سراح أوسكار لوبيس ريبيرا والسجناء السياسيين الآخرين. وأضافت أن السبيل الوحيد لإنهاء الوضع الاستعماري لبورتوريكو هو من خلال تكوين جمعية دستورية تتيح خيارات بشأن وضع غير استعماري، لا تخضع للبند الإقليمي من دستور الولايات المتحدة، وتعترف بسيادة شعب بورتوريكو وحقه في تقرير المصير.

٢٣ - السيد بيسكيرا سيفيانو (حركة أوستوسيانو للاستقلال الوطني): قال إن وضع بورتوريكو ككومونولث القصد منه إخفاء علاقتها الاستعمارية بالولايات المتحدة وإنه ينبغي أن تضاف الجزيرة إلى قائمة الأقاليم الستة عشر غير المتمتع بالحكم الذاتي التي تعترف بها الأمم المتحدة

٢٩ - واسترسل قائلاً إنه، في الاستفتاء الأخير، صوتت الغالبية الساحقة من المشاركين ضد التبعية السياسية الحالية. ولا يمكن بعد ذلك الادعاء بأن شعب بورتوريكو وافق في عام ١٩٥٢ على الاستعمار؛ فالواقع أنه خضع للترهيب من جانب احتلال عسكري قام به أكثر من ١٥ ٠٠٠ من القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة. وأضاف أن منظمته، الحكومة المؤقتة لدولة بورنيكن الوطنية ذات السيادة، لا تعترف بشرعية الاستفتاء ولن تعترف بأي شكل من أشكال الاستعمار لا ينطوي على انسحاب فوري لجميع قوات الولايات المتحدة ووكالاتها من الإقليم الوطني لبورتوريكو. وقد أعلنت دولة بورنيكن الوطنية ذات السيادة من جانب واحد الحرية والسيادة. وهي لا تعترف بقانونية ولا شرعية حكومة الولايات المتحدة الإمبريالية أو الحكومة الاستعمارية التي هي الخادم الأمين لتلك الحكومة.

٣٠ - وأردف قائلاً إن المالك الحقيقي للجزيرة طوال العصور الماضية هو شعب التاينو ذو السيادة. ولم يتنازل هذا الشعب قط عن سيادته للتاج الإسباني. وتحدّر أمة بوريكوا المعاصرة من شعب التاينو، ومن الأفريقيين الذين جُلبوا إلى الجزيرة كرقيق، ومن العمال الإسبان الذين كانوا يُفْلحون الأرض. وقد قاوم شعب بوريكوا طيلة ما يربو على ٥٠٠ عام اثنتين من أعتى إمبراطوريات العصر الحديث، ولم يتخلّ قط عن ثقافته ولا هويته ولا ارتباطه بأرضه الوطنية. وهو يمكن أن يعقد المعاهدات الدولية مع الأمم الأخرى.

٣١ - واستطرد قائلاً إن الولايات المتحدة تزعم تبعية الإقليم لها بموجب معاهدة باريس لعام ١٨٩٨، التي عُقدت مع التاج الإسباني، ولكن هذه المعاهدة ليس لها القوة القانونية لأن إسبانيا لا يمكن أن تتخلى عما لا تملكه شرعاً، وأن شعب بوريكوا لم يكن طرفاً في المعاهدة وأن الولايات المتحدة أرغمت إسبانيا على التوقيع على المعاهدة تحت

لبورتوريكو شأنًا داخلياً للولايات المتحدة. وإن حضور ممثل الحزب التقدمي الجديد المناصر للضم الاجتماع الحالي للجنة هو اعتراف واضح باختصاص اللجنة والمجتمع الدولي في حالة بورتوريكو. وكما أن إساءة المعاملة الزوجية ليست مجرد مسألة عائلية، فكذلك الاستعمار جريمة دولية تتطلب تدخل جميع البلدان المدافعة عن الحرية وتقرير المصير. وكما أن الأرجنتين لا تكون كاملة بدون جزر مالفيناس كذلك لا تكون أمريكا اللاتينية كاملة بدون بورتوريكو كما تعترف بذلك جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٢٧ - واسترسل قائلاً إن البورتوريكيين، بكامل الطيف السياسي، أعلنوا بوضوح في تعبير إجماعي نادر الحدوث تماماً في بورتوريكو، معارضتهم للسجن غير العادل للوطني البورتوريكي أوسكار لوبيس ريبيرا. وإن على المجتمع الدولي أن يمارس الضغط بغية تحقيق الإفراج عنه الذي لا يمكن أن يمنحه إلا رئيس الولايات المتحدة. ومن شأن بادرة حسن النية هذه أن تحسّن علاقات البلد مع جيرانه في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٢٨ - السيد نيناديش (ولاية بورنيكن الوطنية ذات السيادة): قال إن شعب بورتوريكو يعاني من العنصرية الوحشية على أيدي حكومة الولايات المتحدة والقوات الاستعمارية الخاضعة لقيادتها، فضلاً عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والفصل العنصري، كما هي معرّفة بالترتيب في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها. وفضلاً عن ذلك، فإن الولايات المتحدة، التي هي أكبر مستهلك للمخدرات في العالم، حولت بورتوريكو إلى مركز عمليات للتجارة الدولي بالمخدرات، وإن حكومة المستعمرة على وشك أن تصبح دولة مخدرات.

ولا تعكس السياسات الاجتماعية المنفذة في بورتوريكو واقعها الاجتماعي ولا تعزز التمكين ولا الاستقلال الاقتصادي المستدام.

٣٥ - واستطردت قائلة إن الإحصائيين الاجتماعيين في بورتوريكو يعملون من أجل إقامة مجتمع يجسد قيم العدالة الاجتماعية والحرية والديمقراطية والمشاركة المدنية، ولكن القهر الاستعماري الذي دام أكثر من ٥٠٠ سنة يجعل ذلك أمرا عسيراً. وأضافت أن منظماتها تؤيد إنهاء الاستعمار وإنشاء جمعية دستورية بشأن وضع الجزيرة. وفي الختام، كررت الدعوة إلى انعقاد الجمعية العامة بكامل هيئتها للنظر في الحاجة إلى التعليم والتمكين المحلي بوصفهما شرطين أساسيين للقيام بعملية إنهاء للاستعمار تكون ديمقراطية ومتحررة من الضغط الخارجي بحق.

٣٦ - السيد توليدو مارتينيس (لجنة بورتوريكو لدى الأمم المتحدة): قال إنه كانت هناك محاولات عديدة لفرض ثقافة الولايات المتحدة على بورتوريكو. وإنه وبقدر ما يتبوأ الحزب التقدمي الجديد المناصر للضم السلطة فإنه يسعى إلى هدم جميع المؤسسات التي تمثل وتحمي قيم بورتوريكو وثقافتها. بل إنه كانت هناك محاولات لإعادة تسمية البلدات والمدن في بورتوريكو بأسماء إنكليزية. وعلى الرغم من ذلك يظل البورتوريكيون شعباً من شعوب أمريكا اللاتينية ناطقاً بالإسبانية وينتمي إلى منطقة البحر الكاريبي.

٣٧ - ومضى قائلاً إنه على الرغم من أن بورتوريكو مستعمرة تابعة للولايات المتحدة منذ عام ١٨٩٨ فهي غير مدرجة في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وقد اعتمد دستور بورتوريكو في عام ١٩٥٢، وعلى هذا الأساس، نجحت الولايات المتحدة في إقناع الجمعية العامة باتخاذ القرار ٧٤٨ (د-٨) الذي رُفعت بموجبه بورتوريكو من قائمة البلدان غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ومع ذلك

التهديد باستمرار الحرب. وأضاف أن أي معاهدة تُوقَّع تحت التهديد لا تعتبر معاهدة صحيحة. وينبغي للجنة أن تطالب حكومة الولايات المتحدة بأن تقدم سند ملكيتها الشرعي لهذه الأرض؛ ومن الواضح أن الحكومة لن يكون بوسعها أن تفعل ذلك.

٣٢ - وطلب من اللجنة أن تبلغ الأمين العام بطلب منظمته الحصول على مركز الدولة المراقبة في الجمعية العامة. وينبغي للجنة أن تعلن أن الولايات المتحدة تنتهك ميثاق الأمم المتحدة بسبب احتلالها العسكري غير الشرعي لبورتوريكو، وينبغي أن تأمر بانسحابها الفوري. وقال إن منظمته تؤيد طلب حكومة أمة لاكوتا التقليدية الحصول على مركز الدولة المراقبة لأن تلك الحكومة ذات سيادة مستقلة عن الولايات المتحدة. وفي الختام، طلب الإفراج الفوري عن أوسكار لوبيس ريبيرا.

٣٣ - السيدة سينترون كروز (نقابة المهنيين في ميدان العمل الاجتماعي في بورتوريكو): قالت إن الاستعمار يعوق التنمية الكاملة لشعب بورتوريكو وقدرته على تلبية احتياجاته الإنسانية الأساسية. وقالت إن كثيراً من البورتوريكيين الذين خدموا في القوات العسكرية التابعة للولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الأولى قد لقوا حتفهم أو عادوا إلى وطنهم مصابين بحالات عجز خطيرة. وقد تسببت التجارب الطبية في إصابة السكان بأمراض خَلقية وأضرار دائمة. وتسببت المنشآت العسكرية في تشريد مجتمعات محلية وتلويث الجزيرة وجعلها عديمة الفائدة. وعلى الرغم من ذلك، فقد نجحت الولايات المتحدة في إقناع بعض البورتوريكيين بأنها قوة فاعلة للخير في بورتوريكو.

٣٤ - وتابعت قائلة إن النظام الاقتصادي الذي فُرض على بورتوريكو لا يوفّر العمالة الكافية. إذ أن أكثر من نصف السكان يعتمدون على برامج المساعدة الاقتصادية.

التي أُجريت في بورتوريكو كانت وستظل عمليات عبثية غير ملزمة، بما فيها الاستفتاء الذي اقترحه رئيس الولايات المتحدة، لأن الولايات المتحدة لا تعترف بانطباق قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) على بورتوريكو.

٤٠ - واسترسل قائلاً إنه ما دام يمكن لسلطات الولايات المتحدة أن تضرب عرض الحائط بدستور وقوانين بورتوريكو، لن يتمكن شعب الجزيرة من أن يقرر بحرية وضعه السياسي. فبدون توفير الدعم والمعلومات والمساعدات والإشراف من جانب الأمم المتحدة، وبخاصة من جانب اللجنة، ستظل الشروط اللازم توافرها لممارسة حق تقرير المصير غير مستوفاة. ولا يمكن أن تتم هذه العملية إلا من خلال إنشاء جمعية دستورية بشأن الوضع، وذلك عقب القيام بعملية تثقيف للجمهور بشأن شتى الخيارات المعترف بها في القانون الدولي. وينبغي للجنة أن تتخذ قراراً بشأن بورتوريكو حتى يمكن لشعبها إنهاء وضعه الاستعماري.

٤١ - السيد ريفيرا (منظمة البورتوريكيين المتحددين في العمل): قال إن علاقة بورتوريكو بالولايات المتحدة كانت دوماً علاقة خضوع وتبعية. وعلى الرغم من خطاب الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين وتقارير فرقة العمل التابعة للرئيس الحالي المعنية بوضع بورتوريكو، فإن سياسة الولايات المتحدة الثابتة تقوم، فيما يبدو، على استعمار بورتوريكو.

٤٢ - وأضاف قائلاً، إنه في حين قدم المفوض المقيم لبورتوريكو في مجلس نواب الولايات المتحدة مشروع قانون لحل مسألة وضع بورتوريكو يدعو إلى إجراء استفتاء آخر، لم يف هذا المشروع بالشروط المحددة في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وفي القانون الدولي. فمشروع القرار لا يطلب من حكومة الولايات المتحدة احترام نتيجة الاستفتاء، ولا يقدم حلاً بديلاً إذا ما كانت نتيجة التصويت غير حاسمة. وبالإضافة إلى ذلك، ليس هناك

أكدت الحكومة والكونغرس والمحاكم في الولايات المتحدة مراراً أن بورتوريكو تابعة للولايات المتحدة، ولكنها ليست جزءاً منها، مما يشير بوضوح إلى أنهم يعتبرون بورتوريكو مستعمرة. وفي آذار/مارس ٢٠١١، قدمت فرقة العمل المعنية بوضع بورتوريكو التابعة للرئيس تقريراً يؤكد من جديد أن بورتوريكو إقليم خاضع لسلطة كونغرس الولايات المتحدة.

٣٨ - وتابع قائلاً إن هناك مظاهر مهينة عديدة لتبعية بورتوريكو للولايات المتحدة. منها تطبيق عقوبة الإعدام في بورتوريكو على الرغم من حظرها في دستور بورتوريكو؛ وإن سجن السجناء السياسيين البورتوريكيين في الولايات المتحدة، بمن فيهم أوسكار لويس ريبيرا، الذي طلب من اللجنة بشأنه أن تطلب من رئيس الولايات المتحدة منحه عفواً، والتقاعس المستمر عن تنظيف التلوث الناشئ عن أنشطة الولايات المتحدة العسكرية، والإدراج القسري لبورتوريكو ضمن معاهدات التجارة الحرة التي ترميها الولايات المتحدة، مما يضر بالتنمية الاقتصادية للجزيرة. وأضاف أن بورتوريكو سوق أسيرة لمنتجات الولايات المتحدة، إذ تستورد ٨٥ في المائة من غذائها من الولايات المتحدة. وقد تسببت المساعدات الاتحادية المقدمة للأسر الفقيرة في وجود عقلية تبعية وعززت أسطورة الولايات المتحدة كفاعل خير، في حين أن الغرض الحقيقي من تلك المساعدة هو استفادة المصدرين التابعين للولايات المتحدة.

٣٩ - وأردف قائلاً إن الاستفتاء الذي أُجري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ ليس ملزماً. وإن التقارير المقدمة من الحزب التقدمي الجديد التي تفيد أن ٦١ في المائة من المصوتين أيدوا خيار الضم هي تقارير باطلة، حيث إنها لا تأخذ في الاعتبار بطاقات التصويت البيضاء البالغ عددها ٥٠٠ ٠٠٠ المصوت بها احتجاجاً وفقاً للتعليمات الصادرة عن الحزب الشعبي الديمقراطي. وقد فاز ذلك الحزب في الانتخابات التي أُجريت في اليوم ذاته. وجميع الاستفتاءات

٤٥ - واسترسلت قائلة إن حكومة بورتوريكو ليس لها سلطة رفض تسليم بورتوريكي متهم بارتكاب جرائم يعاقب عليها بعقوبة الإعدام، وذلك خلافا لما تقوم به الدول ذات السيادة، التي يمكن أن ترفض التنازل عن الاختصاص في هذه القضايا. فضلا عن ذلك، فإن المحاكمات المتعلقة بعقوبة الإعدام هي محاكمات تمييزية لأنها تجري بالكامل باللغة الإنكليزية، وهي لغة لا يستطيع أن يتخاطب بها إلا ١٠ في المائة من البورتوريكيين. وبالإضافة إلى ذلك، تطلب حكومة الولايات المتحدة إحالة جرائم معينة إلى السلطات الاتحادية، مما يزيد من احتمالات فرض عقوبة الإعدام في تلك القضايا. وهناك حاليا ١٢ قضية من قضايا الإعدام معلّقة في محكمة إقليم بورتوريكو التابعة للولايات المتحدة، وهو أعلى رقم في تاريخ تلك المؤسسة.

٤٦ - وبناء على ذلك، طلبت من اللجنة الخاصة أن تشير في قرارها إلى أن قضاء بورتوريكو هو القضاء الوحيد في العالم الذي ألغى فيه الشعب عقوبة الإعدام ولكنها لا تزال تفرضها تشريعات الولايات المتحدة. وينبغي أن يتضمن النص أيضا المطالبة بأن تعلن حكومة الولايات المتحدة وقفا تاما وقطعيا لتطبيق عقوبة الإعدام في بورتوريكو، وأن تحظر فرضها في القضايا التي يجري النظر فيها بالفعل في محكمة الإقليم التابعة للولايات المتحدة بالنسبة لإقليم بورتوريكو. وختاما، طلبت من اللجنة أن تحيل مسألة بورتوريكو إلى الجمعية العامة بكامل هيئتها للنظر فيها.

٤٧ - السيد بييرلوييسي (الحزب التقدمي الجديد): قال إنه في حين يُفترض كثيرا عدم وجود أرضية مشتركة بين أولئك الذين يطلبون وضع بورتوريكو كولاية والذين يفضلون الاستقلال، فإن كلا الفريقين يعترف بأن بورتوريكو لا تزال إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي، حيث يمكن لكونغرس الولايات المتحدة أن يلغي من طرف واحد،

نصوص قانونية تكفل تمثيل جميع البورتوريكيين، بمن فيهم أولئك المقيمون خارج بورتوريكو، تمثيلا كافيا في عملية الاستفتاء، غير أن الأجانب الذين أقاموا في بورتوريكو لفترة تصل إلى السنة من حقهم التصويت على مستقبل الجزيرة. وعلى الرغم من أن كثيرا من البورتوريكيين يعيشون خارج الحدود الجغرافية للجزيرة، فهم لا يزالون مهتمين اهتماما شديدا بشؤون بورتوريكو. وإن إنكار حق البورتوريكيين في تقرير المصير على أساس محل إقامتهم ينتقص من جدية عملية الاستفتاء.

٤٣ - وأردف قائلا إن الشتات شمل كثيرا من السجناء السياسيين في الماضي وهناك حاليا ثلاثة سجناء سياسيين بورتوريكيين في الولايات المتحدة، منهم أوسكار لوبيس ريبيرا، الذي قضى ٣٣ عاما في السجن. وإن تلويث بيكيس وكولبيرا هو مثال للضرر الذي لحق ببورتوريكو على يد القوات العسكرية التابعة للولايات المتحدة. والسبيل العملي الوحيد لحل مسألة بورتوريكو، التي هي منفصلة جغرافيا عن الولايات المتحدة ومميزة عرقيا وثقافيا عنها، هو عرض القضية على الجمعية العامة بكامل هيئتها حتى يمكن ممارسة الضغط على الولايات المتحدة.

٤٤ - السيدة سوسا سانتياغو (التحالف البورتوريكي لناهضة عقوبة الإعدام): قالت إنها تأمل في أن تُدرج اللجنة مسألة عقوبة الإعدام في القرار الذي ستتخذه بشأن بورتوريكو، وذلك لما لهذه القضية من أهمية حيوية بالنسبة لمسألة تقرير المصير. وقالت إن بورتوريكو ألغت عقوبة الإعدام في عام ١٩٢٩ وأكدت ذلك الإلغاء في دستورها لعام ١٩٥٢؛ ومع ذلك لا تزال الجزيرة خاضعة لتشريعات الولايات المتحدة التي تفرض تلك الممارسة بموجب القانون الاتحادي للولايات المتحدة.

الديمقراطية، في حين أن الذين يُنتخبون في الواقع يخدمون الامبراطورية ولا يخدمون شعب بورتوريكو. وإنه ما دامت بورتوريكو محتلة من قِبل القوات العسكرية للولايات المتحدة فإن مشاركة مواطنيها في تلك الانتخابات لن تؤدي إلا إلى إطالة أمد وضع الجزيرة كمستعمرة. وأضاف أن السلطات البورتوريكية لا يمكن أن تمثل شعبها دولياً أو توقع على معاهدات أو اتفاقات دولية، وليس لها سيطرة على المجال الجوي للجزيرة ولا مياهها ولا إقليمها، ولا على مَنْ يمكنه الدخول إليها أو مغادرتها، ومع ذلك يُقال إن بورتوريكو عليها دين خارجي يبلغ حجمه خمسة أمثال الدين الخارجي للولايات المتحدة.

٥٠ - ومضى قائلاً إنه على الرغم من المظهر الخادع للديمقراطية والتنمية، يعاني ٦٠ في المائة من الشعب البورتوريكي من البطالة ويعيشون على الإعانات، وهو نظام غير مسؤول اجتماعياً أدى إلى خراب معنوي ومادي للشعب. ومما يدل بوضوح على سخف النظام الاستعماري أنه على الرغم من إرسال معونات بملايين الدولارات إلى بورتوريكو، ما زالت الولايات المتحدة تريح اقتصادياً من هذا الوضع. فالاستهلاك هو صناعة النمو الوحيدة على الجزيرة. وما يعاد تدويره من النفايات في بورتوريكو أقل من ٥ في المائة، ومع ذلك، فهناك خطة لجلب النفايات من بلدان أخرى وحرقتها على الجزيرة، مما يُعدُّ مخالفة لاتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، ومما يسبب مزيداً من الضرر الدائم للبيئة. وفي الختام، قال إن منظمته تُعرب عن تضامنها مع جميع السجناء السياسيين في أنحاء العالم، وبخاصة أوسكار لوبيس ريبيرا والمناضلين الكوبيين ضد الإرهاب، وتدين السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

٥١ - السيد توليدو غارسيا (رابطة المحقوقين الأمريكية): قال إنه لكي يُقرر شعب وضعه السياسي لا بد أن يكون قادراً على ممارسة إرادته بحرية وبدون تدخل

في أي وقت، السلطات التي حوّلتها للسلطات البورتوريكية. ولا تزال حكومة الولايات المتحدة تضع القوانين لبورتوريكو وتنفذها، ولكنه لا يمكن للبورتوريكيين انتخاب الرئيس وليسوا ممثلين في مجلس الشيوخ. فهو نفسه، بصفته الممثل الوحيد لبورتوريكو في مجلس النواب، يمكن أن يصوت في اللجان، ولكنه لا يمكن أن يصوت في المجلس بكامل هيئته. وفضلاً عن ذلك، فإن القوانين التي يسنّها الكونغرس يمكن أن تعامل بورتوريكو معاملة غير متكافئة، وكثيراً ما يحدث ذلك. وإن الوضع السياسي للجزيرة هو السبب الأساسي لمشاكلها الاقتصادية والاجتماعية.

٤٨ - واسترسل قائلاً إن نتائج استفتاء تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بشأن وضع بورتوريكو أظهرت أن ٥٤ في المائة من المصوّتين لا يرغبون في الإبقاء على الوضع الحالي وأن ٦١ في المائة يؤيدون الاندماج الكامل لبورتوريكو كولاية تابعة للولايات المتحدة. ولذلك فإنه يتحتم الآن على حكومة الولايات المتحدة أن تسنّ تشريعات تتيح لبورتوريكو واحداً أو أكثر من خيارات الوضع التي تُتيح قدرًا كاملاً من الحكم الذاتي، أي: البقاء كولاية أو الاستقلال. وقال إنه في حين يثق بأن حكومة الولايات المتحدة ستسفي بالتزاماتها القانونية والأدبية، فإنها يجب أن تتخذ إجراءات ملموسة وفي حينها، حيث أن أي تأخير للعدالة هو بمثابة إنكار لها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم إرادة شعب بورتوريكو ويدعم عملية تقرير المصير والنتائج النهائية لها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥).

٤٩ - السيد لوغو سيغارا (الحزب الوطني البورتوريكي): أتهم الولايات المتحدة بتنفيذ سياسة إبادة جماعية ضد الشعب البورتوريكي وذلك بتدمير اقتصاده وأراضيه الزراعية وثقافته. وقال إن حزبه يمتنع عن المشاركة في الانتخابات التي تجرى كل أربع سنوات لأنها لا تخلق إلا وهماً بتحقيق

وفي الختام، طلب الإفراج عن السجن السياسي أوسكار لوبيس ريبيرا الذي يبلغ من العمر ٧٠ عاماً والذي لبث في السجن أكثر من ٣٢ عاماً يعاني فيها من سوء المعاملة والتعذيب، بالرغم من التأييد الواسع له من جانب البورتوريكيين والمجتمع الدولي. وقال إن القانون الدولي يحمي المناضلين ضد الاستعمار وينبغي العفو عن السيد لوبيس ريبيرا، شأنه شأن المناضلين الآخرين من أجل استقلال بورتوريكو. وأعرب عن أمله في أن تنظر الجمعية العامة بكامل هيئتها في شواغل بورتوريكو وأن تصبح بورتوريكو في المستقبل القريب جزءاً من اللجنة بدلا من أن تكون من مقدمي الالتماسات.

٥٤ - السيد بينيتيس ناساريو (مؤسسة العمل الديمقراطي البورتوريكي): قال إن مسألة السيادة أمر ضروري لكرامة شعب بورتوريكو، حيث أعاق الاستعمار طيلة أكثر من ٥٠٠ سنة تنميته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. فالفقر والبطالة متوطنان بين السكان، ويبلغ الدين العام لبورتوريكو تقريبا مقدار الدين الخارجي للمكسيك، ويُقدَّر معامل دجيني بأكثر من ٥٠ في المائة، مما يدل على أن رأس المال الضئيل المتبقي في بورتوريكو يُوزَّع بطريقة غير متكافئة إلى حد بعيد. وفضلا عن ذلك، تواجه حكومة بورتوريكو أزمة مالية شديدة يمكن أن تفضي إلى انخفاض قيمة سنداها إلى وضع متدنٍ، ومع ذلك تواصل شركات الولايات المتحدة العاملة في بورتوريكو جني أرباح عالية.

٥٥ - واستطرد قائلاً إن الأمم المتحدة تعجز حتى الآن عن الشروع في عملية فعالة لإنهاء الاستعمار في بورتوريكو، وتواصل الولايات المتحدة تجاهل طلبات الشعب البورتوريكي الرامية إلى إنهاء الاستعمار، وتغيير الوضع السياسي للجزيرة بالرغم من رفض أغلبية المصوتين في الاستفتاء الذي أُجري مؤخرا وضع الكومنولث الراهن. وبالمثل، لم تستجب حكومة الولايات المتحدة لطلب أيده

خارجي. غير أن سلطة شعب بورتوريكو على أن يقرر وضعه قد اختطفها كونغرس الولايات المتحدة في عام ١٨٩٨ بموجب معاهدة باريس ودستور الولايات المتحدة. والادّعاءات بأن بورتوريكو قد حصلت على قدر تام من الحكم الذاتي بموجب الدستور الاستعماري لكومنولث بورتوريكو هي ادّعاءات مشكوك فيها وباطلة. ويوفّر القرار ١٥١٤ (د-١٥) الأساس القانوني لعملية تحقيق تقرير المصير والاستقلال. ولا يمكن ممارسة شعب بورتوريكو لحقه في تقرير المصير بحق إلا عندما تُنقل جميع السلطات التي اغتصبها كونغرس الولايات المتحدة إلى ذلك الشعب، وذلك يتم على الوجه الأمثل من خلال إنشاء جمعية دستورية بشأن الوضع.

٥٢ - واسترسل قائلاً إنه في حين توقفت بحرية الولايات المتحدة عن القيام بتدريبات عسكرية على جزيرة بيكيس منذ عشر سنوات نتيجة للضغط من جانب شعب بورتوريكو، تواصل البحرية التعدي على حق البورتوريكيين في أراضيهم ونتج عن هذا الاستغلال للأراضي طيلة ستين عاماً نتائج سلبية بالنسبة للبيئة. وسيستمر الكفاح لتحرير بورتوريكو من السلاح واستعادة السيطرة على الأراضي المحتلة. وقال إن منظمته تطالب بإزالة التلوث وإعادة تلك الأراضي لكفالة التنمية المستدامة لبورتوريكو.

٥٣ - وأردف قائلاً إن حكومة الولايات المتحدة تواصل محاولة فرض تطبيق عقوبة الإعدام في القضايا الجنائية التي تجري محاكماتها في ظل النظام القانوني الذي أنشأته في بورتوريكو، على الرغم من أن الشعب البورتوريكي رفض تطبيق عقوبة الإعدام لمنافاتها لقيمه. وأضاف أن وزارة العدل بالولايات المتحدة ينبغي أن تعترف بعدم مشروعية ذلك الفرض وأن تحترم رغبات شعب بورتوريكو بإنهاء الممارسة غير القانونية المتمثلة في التصديق على القضايا بما يفيد صلاحية الحكم فيها بعقوبة الإعدام في بورتوريكو.

الولايات المتحدة، التي تزعم أنها المدافعة عن الديمقراطية في العالم، تجاهل إرادة شعب بورتوريكو. وفي مواجهة هذا التعنت، حث اللجنة على أن تشير في مشروع قرارها إلى أن أغلبية الشعب البورتوريكي صوتت ضد النظام الاستعماري.

٥٨ - وتابع قائلاً إنه ينبغي الشروع الآن في عملية سياسية تتيح لشعب بورتوريكو ممارسة حقه في تقرير المصير وفقاً للقانون الدولي والاختيار من بين بدائل الاستعمار، بعد إطلاعهم على نحو كامل على الآثار والنتائج المترتبة على كل اختيار. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي عقد جمعية دستورية بشأن تحديد الوضع، كما طالب حزبه طويلاً. وقال إنه وإن كان من غير الممكن عقد جمعية دستورية بشأن تحديد الوضع على نحو يتفق تماماً مع الإجراءات المنصوص عليها في القانون الدولي، لا ينبغي أن يكون ذلك عائقاً لاستخدام تلك الآلية أو أي وسيلة مناسبة أخرى لإرغام الولايات المتحدة على البدء في عملية إنهاء الاستعمار.

٥٩ - وختاماً، أثنى على اللجنة لتكرير طلبها الإفراج عن أوسكار لويس ريبيرا، السجين السياسي الذي لبث في السجن فترة أطول من التي قضها نيلسون مانديلا. والتفسير الوحيد لهذه العملية المسيئة والمثيئة التي تقوم بها الدولة الامبريالية هو الكراهية المؤسسية لرجل يناضل من أجل استقلال بورتوريكو. وأعرب عن أمله في أن تنظر الجمعية العامة بكامل هيئتها في مسألة بورتوريكو عاجلاً بدلاً من أجل، بتأييد من جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وإلى أن يتم ذلك، سيستمر النضال ضد الاستعمار.

٦٠ - السيد فيانويبا مونيوس (لجنة بورتوريكو لحقوق الإنسان): قال إن منظمته تواصلت مع حكومة الولايات المتحدة على الإفراج عن أوسكار لويس ريبيرا، الذي هو بلا ريب سجين سياسي حيث إن الحكم بسجنه لهذه الفترة الطويلة لا يتناسب مع أي جريمة قضت فيها محكمة

جميع الأحزاب السياسية البورتوريكية بإلغاء قوانين المرور الساحلي التي تُرغم بورتوريكو على التجارة من خلال البحرية التجارية للولايات المتحدة.

٥٦ - وتابع قائلاً إن هناك أمثلة عديدة أخرى على ما للاستعمار من آثار ضارة على المجتمع البورتوريكي، منها: أن السلطات الاتحادية تواصلت طلب تطبيق عقوبة الإعدام في قضايا معينة رغم أن عقوبة الإعدام محظورة بموجب دستور الجزيرة؛ ولا يُسمح للسلطات البورتوريكية بالإشراف على عملية تنظيف الأراضي التي كانت تستخدمها في السابق بحرية الولايات المتحدة، ويُزعم أن المواد المتسببة في التلوث يجري دفنها ببساطة؛ ويتفشى فساد الشرطة وانتهاكات الحقوق المدنية، كما تعترف وزارة العدل بالولايات المتحدة، التي وجدت أن معدل التورط في النشاط الإجرامي أعلى في إدارة الشرطة البورتوريكية منه في أي وكالة إنفاذ قانون رئيسية أخرى في الولايات المتحدة؛ ويواصل رئيس الولايات المتحدة تجاهل الطلبات المتكررة من جانب المنظمات المدنية والدينية والسياسية والزعماء في بورتوريكو، بما في ذلك الحاكم والمفوض المقيم، بإطلاق سراح أوسكار لويس ريبيرا. وأضاف أن الوضع في بورتوريكو هو نتيجة الحكم الاستعماري، حيث تمارس السلطة السياسية دولةً أخرى بما يحقق مصلحتها الذاتية متجاهلة الشعب البورتوريكي وحقوقه. ولذلك، فقد ردد طلب مقدمي الالتماسات الآخرين بإحالة مسألة بورتوريكو إلى الجمعية العامة بكامل هيئتها.

٥٧ - السيد دالماو راميريس (حزب الاستقلال البورتوريكي): قال إن أهم تطور سياسي حدث في بورتوريكو في العام الماضي كان الاستفتاء على الوضع السياسي الذي أُجري في عام ٢٠١٢، والذي رفض فيه ٥٤ في المائة من الناخبين الوضع الحالي لبورتوريكو. ومع ذلك، لم تكن نتيجة الاستفتاء ملزمة وتواصلت حكومة

عملا من أعمال الطغيان. وإن إطالة أمد السجن غير العادل واللاإنساني لأوسكار لويس ريبيرا ستؤدي إلى فقدان مصداقية السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة بشأن حقوق الإنسان، لا سيما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وستقوض ادعاءها بأنها المناصر الرئيسي للديمقراطية في أنحاء العالم.

٦٣ - السيد مارتينيس ريبيرا (ائتلاف بورتوريكو المسكوني المشترك بين الأديان): قال إن المؤسسات الدينية تقع على عاتقها مسؤولية أن تكون جزءا من حل المشاكل التي تقوّض رفاه الأفراد والمجتمع ككل. فالوضع في بورتوريكو يثير الانزعاج، إذ يتسم بارتفاع مستويات الجريمة والبطالة والفقر والأزمة التي تواجه نظم التعليم والصحة. وإن عدم وجود سلطة سياسية شرعية لمواجهة هذه المشاكل عامل يؤدي إلى تفاقمها، ويضيف إلى البؤس المادي والروحي لشعب بورتوريكو، في حين يصرف التناسخ السياسي بين الأحزاب المختلفة في بورتوريكو الاهتمام عن مشكلة الاستعمار وانعدام المساواة الاجتماعية. وقال إنه، كمسيحي، يشعر بالتزام أدبي بإدانة الواقع المخزي الذي سمحت حكومة الولايات المتحدة بوجوده على الجزيرة. وقال إن منظمته تطلب أيضا أن تتصرف اللجنة وفقا للقانون الدولي لكفالة إضافة مسألة بورتوريكو إلى جدول أعمال الجمعية العامة.

٦٤ - وأردف قائلا إن الحقوق المتضمنة في إعلان استقلال الولايات المتحدة هي الحقوق ذاتها التي يطالب بها الشعب البورتوريكي. وحث الولايات المتحدة على أن تنظر في سلوكها على ضوء المبادئ التي أسست عليها، حيث يبدو أنها قد انحرفت عن مسار الديمقراطية الحقيقية. وأخيرا، ردّد الدعوات المطالبة بالإفراج عن أوسكار لويس ريبيرا الذي لبث في السجن ظلما مدة ٣٢ سنة كعقاب على جريمة النضال من أجل حرية شعبه، وهي الجريمة ذاتها التي

بالإدانة. وإن أوسكار لويس ريبيرا هو رمز لنضال شعب بورتوريكو ضد الولايات المتحدة، التي تسعى إلى فرض رأيها على ما هو حق بورتوريكو، على الرغم من أن البورتوريكيين قد أعلنوا رأيهم بصورة ديمقراطية في مناسبات شتى كان آخرها في استفتاء عام ٢٠١٢. وإن شعب بورتوريكو يواصل الاعتراض على تطبيق عقوبة الإعدام وعلى استخدام إقليم بورتوريكو وتلويثه على أيدي القوات العسكرية للولايات المتحدة، وعلى هجرة ذوي الكفاءات والنضال من أجل عودة الأراضي في جزيرة بيكيس وحماية مستودعات المياه الجوفية للجزيرة وبيئتها.

٦١ - وأردف قائلا إن كثيرا من الرجال والنساء العاديين الكادحين في الولايات المتحدة لا يؤيدون كثيرا من جوانب السياسة الخارجية لحكومتهم، بما في ذلك معاملة المحتجزين في غوانتانامو، أو استخدام الطائرات التي تطير بدون طيار، أو الاعتراض العشوائي لملايين الرسائل الإلكترونية. وفي حين تُحكم السطوة العسكرية والاقتصادية وسطوة شركات الولايات المتحدة قبضتها الاستعمارية الجديدة على البلدان الأخرى يقوض استخدام القوة الغاشمة والتعذيب ضد الدول الضعيفة الشرعية الأخلاقية لسياسات وقرارات حكومة الولايات المتحدة، مما يقلل من عدد أصدقائها، وإن كان لها كثير من الشركاء التجاريين. وإن بورتوريكو ترغب في أن تكون صديقا للولايات المتحدة ولكن هذه العلاقة لا بد أن تقوم على الحرية والسيادة.

٦٢ - واسترسل قائلا إن نضال أوسكار لويس ريبيرا من أجل الحرية والحق في التعليم والعمل وتوفير المسكن اللائق والأجر المنصف لأخوته المواطنين ومكافحة التمييز العنصري هو نضال لا يمكن أن يحويه حيز انفرادي ولا تعذيب. وقد طلب البورتوريكيون من جميع الأديان والأيدولوجيات الإفراج عنه من السجن؛ وإن تجاهل هذه الطلبات التي قدمت بطريقة محترمة ولكن حازمة سيكون

السياسي معترفاً بما كعملية سليمة وديمقراطية يجب أن يشارك في إعدادها جميع قطاعات المجتمع.

٦٦ - واستطرد قائلاً إن مسألة تقرير المصير ينبغي تناولها بطريقة مسؤولة ومُتقنة لا تتعارض مع الجهود المبذولة لتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية، وتتيح تحقيق المنافع المترتبة على حل المسألة بصورة أسرع. وإن عقد جمعية دستورية بشأن تحديد الوضع هو الآلية المناسبة لتناول المسألة. وقد نص على هذا الحل في مشروع قانون ٢١٠ الذي قدمه إلى مجلس نواب الولايات المتحدة. وقال إنه بالإضافة إلى ذلك، يدعو محفل الحزب الشعبي الديمقراطي إلى عقد جمعية دستورية في عام ٢٠١٤، بناءً على مبادرة من بورتوريكو، إذا لم يتخذ رئيس الولايات المتحدة إجراءً بشأن مسألة الوضع خلال عام ٢٠١٣. ومن المهم أن تعرب اللجنة عن آرائها بشأن الجمعية الدستورية لتحديد الوضع؛ وأن توصي في تقريرها الذي سيقدم إلى اللجنة الرابعة، بأن تنظر الجمعية العامة بكامل هيئتها في مسألة بورتوريكو؛ وأن تدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن أوسكار لوبيس ريبيرا في مشروع قرارها بشأن بورتوريكو. وأضاف أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور أكثر استباقية من أجل حل الوضع في بورتوريكو والضغط على الولايات المتحدة بغية التصرف وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

٦٧ - السيد روسييو نيبارييس (حركة Boricua Ahora Es!) قال إنه على الرغم من أن ٥٤ في المائة من المصوتين في استفتاء تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ صوتوا ضد اختيار بقاء بورتوريكو مستعمرة تابعة للولايات المتحدة، فقد حال تقاعس حكومة الولايات المتحدة وعرقلة الحكومة الحالية لبورتوريكو دون إنفاذ إرادتهم. وقال إنه لا بد من تسخير شتى الاستراتيجيات في مختلف المحافل المحلية والوطنية والدولية لإعطاء زخم لعملية إنهاء الاستعمار. فعلى سبيل المثال، يتعين تقديم قانون إلى

ارتكبتها الآباء المؤسسون للولايات المتحدة وتُكرّم ذكراهم بسببها كل عام في ٤ تموز/يوليه. وقد حان الوقت لأسباب إنسانية أساسية للإفراج عن أوسكار لوبيس ريبيرا والسماح بعودته إلى وطنه.

٦٥ - السيد فيخا راموس (المنظمة المستقلة للحركة المناصرة لولاية بورتوريكو المرتبطة ارتباطاً حراً): قال إن الأسئلة التي طُرحت في استفتاء تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وضعت بدون مشاركة عناصر كثيرة من المجتمع، بما فيها الحزب الشعبي الديمقراطي، وهو الحزب الذي يمثل في الجمعية التشريعية لبورتوريكو. وأضاف أنه على الرغم من أن الأغلبية الساحقة من السكان ترغب في تغيير الوضع السياسي للجزيرة، فإن صيغة السؤال الأول جعلت من الصعب الإعراب عن ذلك الرأي. وردا على السؤال الثاني، الذي طلب من الناخبين بيان ما إذا كانوا يفضلون وضع الولاية أو الاستقلال أو وضع كومنولث ذي سيادة، فقد امتنع فصيل من الحزب الشعبي الديمقراطي عن الرد كما يعرب عن رفضه لضم بورتوريكو إلى الولايات المتحدة. وثمة فصيل آخر، منه المنظمة المستقلة للحركة المناصرة لولاية بورتوريكو المرتبطة ارتباطاً حراً، صوتت من أجل كومنولث ذي سيادة. ومع ذلك، فقد كانت نتائج ذلك الاستفتاء مشوهة. وحث الأمم المتحدة على أن تطلب من الولايات المتحدة الشروع في عملية تقرير مصير بورتوريكو، وأن تؤيد عقد جمعية دستورية بشأن تحديد الوضع بوصف ذلك الآلية الأفضل لتحقيق تلك الغاية. وأضاف أن الادعاءات بأن أغلبية المصوتين تؤيد وضع الولاية هي ادعاءات باطلة، حيث إنه عند إضافة جميع الأصوات المؤيدة للاستقلال وكومنولث ذي سيادة إلى عدد بطاقات التصويت البيضاء تظل نسبة التأييد لضم بورتوريكو نحو ٤٥ في المائة، كما كانت طيلة سنوات عديدة. ولكي تكون أي عملية لتحديد الوضع

كونغرس الولايات المتحدة للتمكين من قبول بورتوريكو كولاية تابعة للولايات المتحدة، وذلك من أجل إرسال رسالة واضحة لا لبس فيها مفادها أن نتيجة الاستفتاء سليمة، وللإستجابة للمطالبة بتغيير الوضع الحالي لبورتوريكو كمستعمرة.

٦٨ - وتابع قائلاً إنه وفقاً للمبادئ المحددة في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) لا تزال بورتوريكو مستعمرة، وإن للأمم المتحدة سلطة التصرف بحزم بشأن هذه المسألة. وإن بورتوريكو لا يمكنها أن تتصرف بحرية في ثرواتها أو مواردها الطبيعية أو تقرر بحرية وضعها السياسي، كما يتجلى في عدم التصرف وفقاً لنتيجة الاستفتاء الأخير التي لا لبس فيها. وقال إن الوقت قد حان لاحترام حق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

٦٩ - واسترسل قائلاً إن منظمته تحث اللجنة على أن تعرب عن رأيها بشأن الحق في تقرير المصير، وسلامة الاستفتاء وتنفيذ تلك الولاية. وينبغي للجنة أيضاً أن تشير على الجمعية العامة بأن تلغي القرار ٧٤٨ (د-٨) وتعيد بورتوريكو إلى قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وبذلك تطلب من حكومة الولايات المتحدة إحالة المعلومات بموجب المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة إلى أن يحين الوقت الذي تحصل فيه بورتوريكو على قدر كامل من الحكم الذاتي. وأخيراً، دعا اللجنة إلى النظر في عقد حلقتها الدراسية الإقليمية لعام ٢٠١٤ في بورتوريكو، وزيارة الجزيرة، وحضور مؤتمر إنهاء الاستعمار الذي سيعقد هناك في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.